

الاغتراب السياسي وثقافة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري دراسة ميدانية"

Political Alienation and the culture of illegal migration among young algerians : a case study

أ.د محمد رمضان¹، د امال بويحيوي²

جامعة عين تيموشنت (الجزائر)، Mohamed.ramdane@univaintemouchent.dz¹

جامعة برج بوعرييج (الجزائر)، amel.bouyahiaoui@univ-bba.dz²

تاريخ الإرسال: 2025-04-28 تاريخ القبول: 2025-06-16 تاريخ النشر: 2025-06-30

ملخص: دخل المجتمع الجزائري الألفية الثالثة وهو يواجه جملة من التحديات الاجتماعية، السياسية والاقتصادية. وكان من التداعيات غير المحمودة للمأساة التي حلت بالشعب الجزائري خلال العقد الأخير من القرن العشرين، ظهور العديد من المشكلات النفسية والسياسية... وبالرغم من المكاسب والانجازات التي تحققت، إلا أن الخوف سكن الفرد الجزائري، وأصبح غير مرتاح لما آلت إليه المؤسسات الاجتماعية في الجزائر وسقوطها في دوائر القصور والانزامية. وما الجمود الذي عطل المشهد السياسي، وظهور الانقسامات بين الفاعلين السياسيين وما تبعها من عزوف شعبي عن المشاركة في المواعيد الانتخابية، إلا مظاهر تدل على الاغتراب السياسي الذي أصاب الفرد الجزائري، وأفضى بالشباب الذي يفتقر إلى ثقافة المقاومة بالوقوف في برائين الهجرة غير الشرعية.

الكلمات المفتاحية: الثقافة - الاغتراب السياسي - الهجرة غير الشرعية - الشباب الجزائري - المشاركة السياسية .

Abstract : Having entered the Third Millennium, the Algerian society is now facing a variety of social, political and economic challenges. Among the unwanted advocations was the emergence of some psychological as well as political problems. The inertness of the political scene, the political divisions between the main political protagonists, and the subsequent reluctance of the people to take part in the elections have demonstrated a certain political

alienation of the Algerian individual and have led the youth, who lack a resistance culture, to fall in the illegal immigration.

Key words : culture – political alienation - illegal migration –young algérians – political participation – political culture.

المؤلف المرسل: امال بويحياوي، الإيميل: amel.bouyahiaoui@univ-bba.dz

1- مقدمة:

على مر العصور، تميز المجتمع الجزائري بتشبث أفرادها بثقافة الإيمان الراسخ بتاريخهم، تراثهم وكل القيم النبيلة التي تفيد التلاحم القوي بين الشعب والوطن... ولما ضربت هذه الثقافة في العمق ترعزت منظومة القيم، فظهرت المشكلات الاجتماعية، وأصبح الواقع المعيش ملغماً بأفعال فاقت الحمجية والسلبية الاجتماعية، إنها المأساة التي أحلت بالشعب الجزائري في نهاية العقد الأخير من القرن العشرين.

دخل المجتمع الجزائري الألفية الثالثة وهو يواجه جملة من التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية... وكان من التداعيات غير المحمودة لتلك المأساة ظهور أشكال من الانحرافات. في البداية بدت أفعالا منعزلة إلا أنها تسَلَّت في صمت إلى دواليب الأنساق الاجتماعية، لتتطور وتصل إلى عتبة "ثقافة تدمير الذات": اختطاف أطفال، تهريب، هجرة غير الشرعية... إلخ. إنه المرض الخبيث الذي أفرزته "العولمة المتوحشة"، عولمة لا تعترف ب "دولة القانون" وتعترف ب "أباطرة وأسياد الجريمة"...

وبالرغم من المكاسب التي تحققت من الإصلاحات والإنجازات التي باشرتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال، إلا أن الخوف سكن الفرد الجزائري، وسقطت المؤسسات الاجتماعية بالجزائر في براتين الاهتمام بالأمراض النفسية والخرافات والحكايات الشعبية المسمومة، وهي بذلك بدت بعيدة عن واقع متغير، متجاهلة عوامل الزمان والمكان وغارقة في دوائر الخنوع والانهماكية... وما الجمود الذي عطَّل المشهد السياسي، وظهور الانقسامات بين الفاعلين السياسيين وما تبعها من عزوف شعبي عن المشاركة في المواعيد السياسية، إلا مظاهر تدل عن الاغتراب السياسي الذي أصاب الفرد الجزائري، وأفضى بالشباب الذي يفتقر إلى ثقافة المقاومة بالوقوع في براتين الهجرة غير الشرعية.

2. الأبعاد التاريخية والمجتمعية لمشكلة الدراسة:

الاغتراب السياسي وثقافة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري دراسة ميدانية"

إن الحديث عن قيام مجتمع ديمقراطي بالوطن العربي، قد يكون حديثا مثقلا بالخرافة والتضليل، إذ تشير كل الدلائل، أن الحياة السياسية بالمنطقة العربية تخضع لقواعد العرف الاجتماعي، وأبرزها قاعدة "الولاء"، وهي قاعدة تتعارض كليا مع المفاهيم الحديثة المطلوب توافرها في بناء الدولة العصرية. ولذلك فعندما حاولت بعض الأنظمة العربية التكيف مع المتطلبات الجديدة، وفق معايير تعتمد المساواة في إتاحة الفرص، والكفاءة في تولي المسؤولية والوظائف، اصطدمت بشبكة من العلاقات المعقدة المبنية أساسا على الثقة، القرابة، العصبية والمولادة، وهي المعايير التي تمت ممارستها بانتظام، منذ قيام بعض الأنظمة السياسية في مطلع القرن الثامن عشر، الأمر الذي عمق من فجوات الاغتراب، التهميش، الاقصاء، وممارسة العنف الذي عزز مشروعية ثقافة الاستبداد والتسلط (أحمد زايد، 2006، ص ص 102-103).

والعالم العربي وهو يعيش العقدين الأولين من الألفية الثالثة، يبدو أن أوضاعه السياسية لا تزال متأزمة، مفتوحة على كل الاحتمالات وما يعقد هذا الوضع أكثر فأكثر:

- بؤر التوتر التي خلقتها السياسات الأمريكية بداية من العقد الأخير من القرن العشرين، وإشاعة ما تسميه "الفوضى الخلاقة".

- غياب الانفتاح السياسي، وهيمنة الإيديولوجيات المتطرفة التي تعتمد تخريب الحياة السياسية والعمل في اتجاه إقامة الديمقراطية الشكلية الاستبدادية المستمدة فلسفتها من "الليبرالية الوحشية".

- هيمنة السياسات التنموية الهشة التي تخدم "الليبرالية التسلطية" عن طريق استنزاف الثروات الوطنية، نشر الفساد والإرهاب، تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، التمييز بين أفراد المجتمع الواحد، ممارسة الصراع كثقافة في كل مناحي الحياة اليومية

ولذلك يظهر الواقع العربي مهددا بظروف وعوامل تعزز الاحتكار السياسي، احتكار لا يخرج

عن نطاق (فتحي الحفيفي، 2008، ص ص 48-66)

2. 1 السلطوية المفروضة: حالة سياسية يعبر عنها تاريخيا بأساليب تحكم العصابات السياسية القبلية في الأساس المنشئ للسلطة.

2.2 ليبروقراطية الممنوحة: تتميز بهيمنة الجهاز الإداري ونخبه على سياسات التنظير والتخطيط والتنفيذ... ولذلك ينتشر الفساد في المجتمعات التي تعرف هذا النوع من الحكم، ويسود التعسف في استعمال السلطة على كل المستويات.

2.3 التعددية السياسية المعلومه: تقوم فلسفة هذه الحركة التي يديرها واضعو السياسات في مراكز السيطرة العالمية على :

- إعادة التموقع والتمركز في الممارسة السياسية والارتباط الوثيق بـ "مراكز السيطرة العالمية".
- نشر ثقافة الصراع كحتمية سياسية ومعنوية من أجل الحصول على قوة التغول في الاقتصاد، السياسة، التعليم، التربية، الثقافة، الفن، الإعلام، إلخ.
- توظيف "أسياد الجريمة" وهؤلاء يتوزعون عبر شبكة عالمية، يديرون قوى السوق لصالحهم، وينفذون بامتياز الخطط التي تهدف إلى السطو على ممتلكات الدولة ومواردها الحيوية.
- ومع ذلك يمكن القول أن هذه المراكز المهيمنة على سياسات الدول، خاصة دول ما يعرف بـ "العالم الثالث" لا تعرف حقيقة الشخصية التي تنفرد بها الشعوب (العربي منير الحمش، 2008، ص 136-28)، الانتماء، التاريخ، الجغرافيا وغير ذلك.
- إن هذه الشخصية ترتبط ارتباطا وثيقا بالشعب الجزائري، شخصية من سماتها الأساسية: التحلي بالصبر في أوقات المحن وممارسة التضامن الاجتماعي السخي، التحدي لقوى الظلامية والشر، رفض الخنوع والاستسلام، الاستعداد لتقديم التضحيات الجسام. ولأن الدولة الحديثة نشأت في أحضان التضحيات الجسام التي قدمها الشعب الجزائري سواء طيلة 132 سنة من الاحتلال الفرنسي أو بعد الاستقلال، فقد كان من التداعيات غير المرغوب فيها: (محمد رمضان، 2014، ص 33-52).

- استفحال الشرخ الذي لازم الثقافة السياسية طوال الكفاح المسلح، واستمر بعد الاستقلال.

- فشل السياسة التنموية المنتهجة، والتي :

- لم تحمل تصورا شاملا ومتكاملا لإعادة تشكيل المجتمع الجزائري على أساس التنوع الثقافي والتعددية السياسية.

الاغتراب السياسي وثقافة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري دراسة ميدانية"

- أفضت إلى رفض "الآخر" بدلا من التعايش معه... ليتطور هذا الرفض إلى ممارسة العنف المفضي إلى تصفية هذا "الآخر" جسديا... وقد اتسع نطاق هذا العنف خلال العقد الأخير من القرن العشرين، ليصبح عنفا دمويا، وكانت المناطق الحضرية أحد بؤره الأساسية (على سموك ، 2006، ص 209).
 - إن الإصلاحات التي باشرتها الحكومة الجزائرية بداية من منتصف الثمانينات، كانت هشة مخيبة للآمال، لدرجة أن مؤشرات التنمية تراجعت بكثير بسبب انخفاض سعر البترول إلى أدنى مستوياته في السوق العالمية، وأصبح المواطن يعيش حالات: الإحباط، الاغتراب، الرشوة، المحسوبية، المخاباة، الغلاء الفاحش، الندرة في المواد الاستهلاكية... إلخ، وقد أفضى هذا الوضع الاجتماعي المتدهور إلى انتفاضة شعبية في 05 و 06 أكتوبر 1988. لقد كانت هذه الانتفاضة نتيجة لكل التراكمات السياسية والاقتصادية والثقافية معبرة عن الخصوصية التاريخية للمجتمع الجزائري (M'hamed BOUKHABLA 1991, PP 18- 19)
- دخلت الجزائر الألفية الثالثة وهي تواجه جملة من التحديات، أبرزها:
- المأساة الوطنية التي حلت بالمجتمع الجزائري خلال العقد الأخير من القرن العشرين وما خلفته من آثار نفسية وصحية جد خطيرة: فساد، مخدرات، تفاقم العنف، إلخ
- ولأن الفرد الجزائري في ظل ثقافة العولمة، تراجعت قدراته التي من الممكن استثمارها لإثبات وجوده وممارسة حقوقه، فقد أصبح مصيره بين أيدي الحائزين على سلطة المال الذين انحرفوا في الاستثمارات مع المؤسسات الأجنبية المتعددة الجنسيات (محمد رمضان، 2016، ص 21- 25).
- لنذكر ما قاله "بيار بورديو": "إن الوقائع الاجتماعية هي دائما ملغمة ومن الصعب، وفي ظل ما تبدو فيه تفكيك خيوطها". وعليه فإن حقيقة الأشياء (وخاصة السياسة منها) دائما مثقلة بالشوائب، والمجتمع الجزائري يبدو اليوم مرهقا بفعل تأثير تراكمات ضغوط الأزمات التاريخية، الاقتصادية السياسية والثقافية... وما يلاحظ عن الإنسان الجزائري المعاصر أنه أصبح يتقبل كل الأفكار وبات هدفا سهلا للأمراض النفسية، وفي مقدمتها الاعتمادية، الإشكالية، الانعزال، الاغتراب... إلخ. وقد ترسخت في ذهنه أفكارا سلبية منها مثل : ثقافة انتهاز الفرص وليس بناء الفرص التي هي قوة الحضارات... فالجزائري اليوم يملك من الجرأة في استعمال الخيل والمعارف والنفوذ للاستفادة من قرض بنكي بالملايير من دون أن يكون صاحب تأهيل مهني معين أو لديه قاعدة مالية

1.د محمد رمضان ود. امال بويحيوي

لإقامة مشروع تنموي : الغاية أن يصبح من الأثرياء بين عشية وضحاها، ولا يههم الطريقة ولا التداعيات...، لقد طالعنا وسائل الإعلام المكتوبة الجزائرية خلال تشريعات 2012، أن هذا الجزائري ينفق أربعة ملايين على حملته الانتخابية... ولكن لم نسمع عن هذا السخي أنه سارع إلى شراء سيارة إسعاف لإحدى مراكز الطفولة المسعفة...

إن الصراع سوف يشتد مستقبلا بين الأثرياء من المال الفاسد وبين الفقراء وكل الجزائريين العاطلين عن العمل، خاصة وأن الأجانب الذي يرافقون الشركات الأجنبية المستفيدة من مشاريع في الجزائر، يدعمون مراكزهم الاجتماعية بكل أساليب الاحتواء والانخراط في المجتمع. فقد بثت التلفزة الجزائرية شريطا يصور الصينيين كيف اقتحموا السوق الجزائرية، وأصبحوا يمارسون التجارة، ويتزوجون بالجزائريات ويوظفون علاقات غير رسمية للاستفادة من الامتيازات التي تؤهلهم للمركز في المجتمع الجزائري...، في حين أن الشباب من الجزائريين العاطلين عن العمل يعانون ويلاات الاستبعاد الاجتماعي ويفضلون الانتحار في الهجرة غير الشرعية... فأين منطق هذا؟ وأي مستقبل للمجتمع الجزائري؟. (محمد رمضان، 2016، ص ص 4-5).

خلاصة القول إن الاستراتيجية التي باشرتها الجزائر في تجسيد الإصلاحات إبان العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، سمحت وبكل تأكيد بتحقيق جل الأهداف المسطرة في برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ودعم النمو (2005-2009)، والمخططات التي وضعت لغاية 2015. ومع ذلك يجب التنبيه والتحذير بأن هذه النتائج تطاردها اليوم ثقافة "تدمير الذات". وهي ثقافة تستمد فلسفتها من بروتوكولات "العولمة المتوحشة"... عولمة لا تعترف بدولة القانون ولا بدولة المؤسسات، وتعترف بأسياد "سلطة المال والتهريب"... إنه الخطر الذي يهدد المجتمع الجزائري (محمد رمضان، 2016، ص ص 4-5).

لهذه الأسباب، أصبح الفرد الجزائري اليوم يعتقد بأن الهجرة غير الشرعية أضحت قدرا محتوما عليه، لدرجة أنها في كثير من المواقف عبث بقيمه والثقافة التي نشأ فيها، مما أفضى به إلى الشعور بالغبن والسلبية. إذن لماذا المجتمع الجزائري تائه بين أفضل القيم الإنسانية التي هي في الأصل نابعة من التراث والتاريخ العريقين لشعبه، وبين التجاذبات القيمة المولدة للاحتقان النفسي والاعتراب الاجتماعي بأبعاده المختلفة؟ لماذا المشهد السياسي متصدع في الجزائر؟ ما هي أبعاد التبعات السلبية لهذا التصدع؟ ما علاقة الاعتراب السياسي بالهجرة غير الشرعية للشباب الجزائري؟

3.أهمية الدراسة العملية:

تبرز الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال التأكيد على أن الهجرة غير الشرعية:

الاغتراب السياسي وثقافة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري دراسة ميدانية"

- تمثل هوة قي ثقافة المجتمع ونظمه وفشلها في استيعاب الحاجات الاجتماعية والفكرية والسلوكية للشباب.
- لم تعد شأنا داخليا يمكن مواجهته بقوانين وآليات محلية وحسب، بل تعدت الحدود وأضحت من اهتمامات المجموعة الدولية التي تسعى جاهدة لتعزيز وترقية التعاون الدولي والإقليمي للتصدي للظاهرة. ولذلك لابد من تطوير نظام التنسيق بين جميع المؤسسات، واستنفار جميع الطاقات.
- تستوجب تحديث المؤسسات الاجتماعية والنظم القانونية وكذلك الممارسات القضائية والتحريرات في مجال مكافحة الإجرام المنظم ومنه الهجرة غير الشرعية، باعتبار أن هذه الظاهرة تشكل فعلا إجراميا خطيرا يقوض جهود واستراتيجيات التنمية الإنسانية.

4، أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة أساسا إلى:

- تتبع الأبعاد التاريخية والمجتمعية لتصدع الفعل السياسي في المجتمع الجزائري.
- تحديد مظاهر الاغتراب السياسي في شخصية المهاجر غير الشرعي الجزائري.

5. مفاهيم أساسية في الدراسة:

- اعتمد " ديفيدز " في تطبيقه لمقياس الاغتراب وتحديد معناه خمسة (05) ابعاد هي: التمرکز حول الذات - التشاؤم - فقد الثقة - القلق - الاستياء (Davids. A : " Alienation social
- (1955, Vol (19) ... واقترحت " جوين نتلر " مقياسا للاغتراب تضمن اربعة (04) ابعاد وصفت بالمهمة وهي: الاغتراب عن التفافة - الاغتراب عن الحياة الاسرية - الاغتراب الديني - الاغتراب السياسي (Finifter A.W. : 1970).
- ...اما " جوهان كلارك " فقد استخدم في تعريفه للاغتراب الابعاد التالية: شعور الفرد بالامعنى وفقد القوة - الشعور بالوحدة - وغربة الذات - الشعور بالعجز في تنفيذ المهمات واداء الادوار

وتعد محاولة " ملفن سيمان " من اهم المحاولات حول هذا الموضوع حيث طبق القياس السيكمومتري في تحليله لمفهوم الاغتراب وحدد ابعاده في العجز - اللامعنى - اللامعيارية (حالة الانومي التي تصيب المجتمع وتؤدي الى انهيار قواعد الضبط الاجتماعي) - العزلة الاجتماعية (ويعبر عنها بظاهر الاستبعاد الاجتماعي والفشل في الاحتواء) - الاغتراب عن الذات وهي حالة شعور الفرد بانفصام شخصيته وانفصاله عن الثقافة التي يعيش فيها (Seeman . M , 1967)

في هذا السياق يمكن القول بأن مظاهر الاغتراب تتجسد في أشكال أحاسيس مفرطة بالدونية، اللامبالاة، القهر، الضعف، القصور والسلبية، الانهزامية، وهي المؤشرات التي أوظفها في هذه الدراسة حول مظاهر الاغتراب السياسي في الشخصية المتطرفة 'إلى سلوك الهجرة غير الشرعية.

5. 1 الاغتراب السياسي:

الاغتراب السياسي هو: "شعور المرء بعدم الرضا أو بعدم الارتياح للقيادة السياسية والرغبة في الابتعاد عنها وعن التوجهات السياسية والحكومية والنظام السياسي برمته"

(Long . S, 1987)

وتبدو مظاهر الاغتراب السياسي في السلبية التي تهيمن على حياة الفرد، ومن مؤشراتهما:

- الشعور بالعجز إزاء القرارات السياسية والتذمر منها - الشعور بأنه ليس جزءا من العملية السياسية بسبب تجاهله من قبل صناعات القرار الذين لا يضعون له اعتبارا ولا يعملون له أي حساب - الاعتقاد من المغترَب بأن السياسة فساد للأخلاق، والسياسيين مأجورين لخدمة مصالحهم الخاصة ومن جندوهم في العملية السياسية.

ولأهمية الاغتراب السياسي في تشخيص وتحليل قضايا المجتمع، فقد اهتم العديد من الباحثين بإعداد مقاييس للاغتراب السياسي تتضمن أبعادا مختلفة، ويمكن الإشارة إلى:

مقياس "فنيتر" (1970) Finiter ويتضمن أربعة أبعاد رئيسية:

الاغتراب السياسي وثقافة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري دراسة ميدانية"

العجز السياسي - فقدان المعنى السياسي - الأنومي - العزلة السياسية.

مقياس "صمونيل لونج" (1987) ويشمل خمسة أبعاد أساسية هي:

الشعور بالعجز - الاستياء - عدم الثقة - النفور - اليأس.

(Long . S (1987), P 45- 47)

مقياس "أحمد فاروق حسن" (1992) ويتضمن خمسة أبعاد هي :

انعدام المعنى السياسي - انعدام المعيار السياسي - العزلة السياسية - اللامبالاة السياسية - فقدان السياسة

(محمد خضر عبد المختار ، 1999، ص 33).

وتأسيا على ما سبق نخلص إلى القول بأن مفهوم الاغتراب السياسي مفهوم غير متداول بشكل واسع في المجتمع الجزائري بالمقارنة مع المجتمعات الغربية، وقد تناول الباحثون هذا المفهوم من عدة أبعاد. إن عدم المشاركة في الشأن الوطني وفي العملية السياسية، والشعور بالقصور وبالتهميش إزاء ما يحدث من تفاعل وتغير في الحياة السياسية، عوامل تعتبر من دواعي السقوط في قبضة التبذل اللامبالاة والعجز والشعور بالظلم والتهميش، وهي أسباب كافية للوقوع في براثن الانحراف الاجتماعي مثل الهجرة غير الشرعية.

5.2 الهجرة غير الشرعية:

بصفة عامة لا يوجد تعريف واضح ومحدد للهجرة غير الشرعية، فقد حدد "تابونز Tapinos" ست

فئات للهجرة غير الشرعية هي

(Michael Jandl, 2004)

- الدخول الشرعي والإقامة الشرعية لكل العمل غير شرعي.
- الدخول الشرعي ولكن الإقامة غير شرعية والعمل غير شرعي.
- الدخول الشرعي ولا يوجد عمل ولكن الإقامة غير شرعية.
- الدخول غير شرعي والإقامة مشروعة ولكن العمل غير شرعي.
- الدخول غير شرعي والإقامة غير شرعية والعمل غير شرعي.
- الدخول غير شرعي والإقامة غير شرعية ولا يوجد عمل.
- الدخول الشرعي والإقامة الشرعية ولكن بلا عمل.

١.د محمد رمضان ود. امال بويحيوي

-الدخول غير الشرعي والإقامة مشروعة ولكن بلا عمل.

ومما سبق يمكن القول أن الهجرة غير الشرعية هي الفعل الذي يمارسه الشخص خارج النظم القانونية المحددة لإجراءات الدخول والخروج إلى ومن الدول، وعدم الشرعية تأخذ عدة مسارات سواء قبل الانتقال أو بعده ووصول المهاجر غير الشرعي إلى المكان المقصود.

5. 3 الهجرة غير الشرعية سلوك إنساني وفعل ثقافة:

ولما كان الإنسان كغيره من المخلوقات تحركه الفطرة والغريزة وهيمنة الهواجس وكذلك نزعة المغامرة والتحدي، فالأمر يبدو طبيعياً حين نجده يمارس الهجرة غير الشرعية، لا لتدمير ذاته والقيم الإنسانية التي نشأ عليها، ولكن لأجل تأكيد وجوده وتغيير نمط حياته. ومن هنا يمكن القول أن الهجرة غير الشرعية سلوك واعي، قد ينظر إليه على أنه نمط من أنماط الثقافة أو بالأحرى "فعل ثقافة". وهكذا يمكن أن نستخلص أن الاغتراب، الهجرة غير الشرعية والثقافة علاقات متبادلة تتداخل في كينونة واحدة يتعانق فيها السبب بالنتيجة والشكل بالمضمون (علي وطفة ، 1998، ص 242- 243).

5. 4 الشباب:

من الخطأ التعامل مع الشباب على أنهم وحدة متجانسة ومنسجمة، لا يخضعون لمنطق التغير الذي تخضع له الثقافة والمجتمع. إن الشباب كتلة تختلف من فئة لأخرى ومن زمان لآخر... ومن الظلم الإشارة إلى الشباب فقط بالخصائص السلبية والحديث سوى عن مشاكلهم وعن تمردهم وانفعالاتهم وعن أحلامهم الزائدة وطموحاتهم غير الواقعية عن عنفهم وانحرافهم، أو عن تمردهم على الأعراف والتقاليد والقيم الأخلاقية والاجتماعية. إن الشباب : (علي شعباني ، 2011، ص ص 143- 164).

— حقيقة واقعية بيولوجيا واجتماعيا - قوة في التجدد والتغير والاستثمار - ثقافة: ثقافة ترتبط بأسلوب الحياة وبنمط التفكير، وبمظاهر السلوك وطريقة التفاعل والتميز في كل من مناحي الحياة. ثقافة توصف بأنها من جنس مختلف فرعية، مضادة.

5. 6 المشاركة السياسية:

الاغتراب السياسي وثقافة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري دراسة ميدانية

تعرف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية "المشاركة السياسية" على أنها: "تلك الأنشطة الإرادية التي يقوم بها أفراد مجتمع معين بهدف اختيار حكاهمهم، والمساهمة في صنع السياسة العامة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر" (سيد أبو ضيف أحمد، 2002، ص 152).

والواقع أن مصطلح "المشاركة السياسية" متعدد تعريفاته وتنوع، كما يتضمن عدة مؤشرات منها : التصويت في الانتخابات، الانخراط في الأحزاب السياسية، الدخول في مناظرات سياسية مع الغير، المشاركة في التجمعات والمؤتمرات السياسية، التواصل مع المسؤولين السياسيين، الترشح للمناصب السياسية وتقلدها، الاشتراك في رسم السياسة العامة، أو صنع القرار واتخاذ وتنفيذه، المشاركة في التعبئة السياسية للأفراد والجماعات بهدف المساهمة في الحياة السياسية كناخبين أو منخرطين في الأحزاب والجمعيات المختلفة، المشاركة في التنشيط السياسي من خلال الحصة التليفزيونية ووسائل الإعلام المختلفة". كما يتضمن هذا المفهوم أفعالا تبدو في مظهرها سلبية، وهي في الحقيقة، أفعال معبرة: فالامتناع عن التصويت وعن الانضمام إلى الأحزاب السياسية، وكذلك المشاركة في التجمعات السياسية، التصويت بأوراق بيضاء أو ملغاة... إلخ ممارسات سياسية تفيد موقفا يعبر عن الاقتناع بعدم فاعلية العملية السياسية، وهذا النوع من "الاغتراب السياسي" ينظر إليه على أنه "مساهمة سياسية" (سيد أبو ضيف أحمد، 2002، ص 153).

6. مظاهر الاغتراب السياسي لدى المهاجر غير الشرعي نتائج دراسة ميدانية:

الواقع أن اغتراب الإنسان السياسي يكون وصفه أشد تأثيرا على الحياة العامة مقارنة بالشخص العادي، لكن هذه الحقيقة لا تحجب حقيقة أخرى وتمثل في أن انسحاب المواطن العادي من الحياة السياسية له انعكاسات سلبية بليغة على القيم والشروط التي تحكم التنمية الشاملة والمستدامة في المجتمع. إن هذا القصور قد يفضي إلى أحداث شخ كبر في الحياة العامة، تمتد آثاره إلى أجيال وفتات عريضة من المجتمع في كل زمان.

6. 1 منهج الدراسة: تجري الدراسة الحالية وفقا لمنهج الدراسات الوصفية وهي دراسات مسحية

في أساسها.

6. 2 الفرضية:

بداية من العقد الأخير من القرن العشرين، برزت في المجتمع الجزائري قضايا مثيرة للجدل العلمي، ومنها: الإرهاب، الفساد، التهريب، الهجرة غير الشرعية، جرائم عنف فاقت كل السلبية الاجتماعية... إلخ، هذه المشكلات الاجتماعية دفعتني إلى التساؤل عن خلفياتها أسبابها والعوامل التي كانت وراء ظهورها... ومن خلال الحضور المستمر في تظاهرات علمية والقيام بدراسات ميدانية حول هذا الموضوع منذ 2008 وفي إطار العلاقات المهنية (الحمامة) التي نسجتها مع أفراد من المهاجرين غير الشرعيين المنحدرين من الغرب الجزائري، تكونت لدي قناعة مفادها أن الأشخاص المتورطين في الهجرة غير الشرعية يعانون من انشطار في الشخصية، بسبب القصور الذي أصاب الحياة الاجتماعية اليومية، ويتجسد هذا القصور على وجه الخصوص في الجوانب السياسية التي أضحت مغتربة في المجتمع الجزائري.

7. عينة الدراسة:

لقد تم اختيار عينة البحث وفقا لمنهجية العينة العمدية، وهذا الاختيار مناسباً لأهداف الدراسة الحالية. لذلك تمت مراعاة بعض الشروط الأساسية، وهي:

- الحجم الكافي الذي له قدرة على تمثيل المجتمع الإحصائي المدروس، هذا وقد بلغت العينة 340 فرداً... والملاحظ أن هذا العدد، وأن كان البعض يشكك في قدرته على ضمان تمثيل المجتمع ككل، إلا أنه وطبقاً لمنهجية العينة العمدية، فإنه يعتبر رقماً مريحاً لتكوين تصور أولي حول التوجهات العامة في المجتمع.

- أن تشمل الذكور فقط، الذين تتراوح أعمارهم بين 25 سنة و36 سنة.

ولعل أهم ما يميز هذه الفترة العمرية، أنها تتضمن شباب مستعدين إلى:

- إظهار التحدي ومواجهة المخاطر مع عدم المبالاة بالحواجز مهما كانت طبيعتها وتبعاتها.
 - أداء الأدوار المختلفة، الاندماج في المجتمع، اكتساب المكانة الاجتماعية، ممارسة ثقافة الانتماء وحقوق المواطنة... إلخ.
 - بناء مشروع المستقبل ويتجلى ذلك بالاهتمام الخاص إلى قضايا أساسية مثل: العمل، الزواج، الهجرة، الانخراط في الفعل السياسي... إلخ.
- إن العينة المنتقاة في الدراسة الحالية تتوزع على فئتين:

الاغتراب السياسي وثقافة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري دراسة ميدانية

الأولى: تضم المهاجرين غير الشرعيين الذين ارتكبوا فعل "الهجرة غير الشرعية". وهو الفعل المعاقب عليه بالقانون الجزائري. هذه الفئة تسلمتهم للسلطات الجزائرية بعد أن تم طردهم وفقا للإجراءات القانونية المتبعة من قبل الدولة المستقبلية.

أما الثانية: فتضم فئة من الشباب مثقلين بـ "هوس" للهجرة غير الشرعية، ينتظرون فقط أن تتاح لهم الفرصة لممارسة الفعل، وغير مباليين بالعواقب التي تنجر بعد تنفيذ العملية.

وفي اعتقادي أن العدد المستجوب في هذه الدراسة يعتبر كافيا للقول بأن الفعل يكتسي خطورة اجتماعية وإجرامية في المجتمع الجزائري، لاسيما وأن هذا الرقم تحكمه ثلاثة خصائص أساسية: العينية القصدية، الفترة العمرية، والمستوى العلمي المؤهل لممارسة النشاط السياسي، والجدول التالي يبين وصف العينة من حيث متغير الدراسة (المستوى):

	التعليم المتوسط		التعليم الثانوي		التعليم الجامعي	
	مع تكوين مهني إضافي	من دون تكوين مهني	مع تكوين مهني إضافي	من دون تكوين مهني	مع تكوين مهني إضافي	من دون تكوين مهني
العدد	20	10	125	70	100	15
النسبة	5.88 %	2.94 %	36.76 %	20.58 %	29.41 %	4.41 %

يلاحظ من الجدول:

— 57.35 % من مجموع العينة من مستوى الثالثة ثانوي (اختصاصات فلسفة ولغات أجنبية، تسيير واقتصاد، علم، رياضيات، وميكانيك).

— 33.82 % من مجموع العينة جامعيين: حاملين لشهادات ليسانس، ومستار في تخصصات العلوم الاجتماعية والأساسية.

— 66.17 % من الحائزين على تكوين إضافي مهني من المؤسسات المتخصصة في التكوين المهني. (النسبة تخص الثانويين والجامعيين)

إن هذه النتائج تدل على:

- فشل المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية المحلية (الرسمية والخاصة) وكذلك المجتمع المدني في استيعاب فئات عريضة من المجتمع ومرافقتها في أنشطتها، خاصة وأن سياسة الدولة وموائيقها الرسمية تنص على أسباب الاحتواء وليس أسباب الاستبعاد... وقد تبين من المقابلات الميدانية مع العينة المستجوبة، أن الغالبية العظمى مستعدة للانخراط في الأنشطة الثقافية والاقتصادية والسياسية إذا تخطى القائمين على الشأن العام، على المستوى الرسمي وغير الرسمي، عن أساليبهم البيروقراطية المدمرة للعلاقات البشرية والكفاءات.
- وجود هوة بين المستوى المركزي (المخطط للسياسات والاستراتيجيات) والمستوى المحلي (المنفذ والمتابع للشأن العام)، والدليل على ذلك القصور في مسايرة الاستراتيجيات والسياسات العامة وترشيدها وفق المتغيرات والظروف المستجدة، هناك نوع من "الفرملة" Un blocage على أكثر من مستوى (رسمي وغير رسمي).
- ضعف مناعة المقاومة والتصدي عند هذه الفئة، وبالتالي الوقوع بكل سهولة في قبضة المجرية غير الشرعية أو البحث عن المنفذ لممارسة الفعل. وهو ما يفسر الحاجة إلى تعزيز ثقافة العمل الجوارى مع الشباب.

8. أدوات جمع البيانات:

- تمت هذه العملية بإتباع المقابلة المقننة، وقد تضمنت الاستمارة أسئلة تم اختيارها من:
- مقياس الاغتراب الذي أعده "محمد خضر عبد المختار" وطبقه في الدراسة الميدانية التي أجراها حول "الاغتراب والعنف"، وقد تضمن المقياس عشرة عوامل هي: المشاركة السياسية في مقابل الإحساس بالكرامة - الصدق والصراحة في مقابل الإحساس بالرضا - الإحساس بالظلم في مقابل الشعور بالوحدة - فقد المعايير الاجتماعية - الشعور باللامعنى - عوامل الاغتراب - التهؤ - التعاون الاجتماعى - فقد القوة - فقد الروابط الاجتماعية (محمد خضر عبد المختار، ص 167-173).

الاغتراب السياسي وثقافة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري دراسة ميدانية"

— الاستمارة التي طبقها باحثون في علم الجريمة السيكولوجية وعلم استقصاء وتحري الجريمة، وعلى وجه الخصوص تلك المعتمدة في دراسة "اغتراب الشخصية كمصدر للسلوك الإجرامي" (ترجمة عبد الله المجيدل، و راتب عبود، 2008، ص ص 109-111).

بالاعتماد على هذه الأدوات إلى جانب الخبرة الشخصية في مجال البحث الميداني، تم الحصول على المعلومات والبيانات التي شكلت الخلفية الأساسية في إعداد الاستبانة، حيث توصلت إلى صياغة البنود في صورتها الأولية والتي خضعت للمراجعة والتعديل مرورا بالاختبار المسبق وعرضه على المحكمين، وإجراء التعديلات الأساسية، والانهاء باعتماد الاستبانة في صورتها النهائية بمجموع 75 سؤال (الإجابة بنعم/لا/بدون رأي) وفق المحاور التالية:

- البيانات الشخصية: السن، المستوى العلمي، الحالة المدنية، طبيعة الفعل الإجرامي المرتكب، العود للجريمة، الانتساب إلى جمعية أو حزب سياسي، الرغبة في ممارسة السياسة.
- المحور الأول: يتضمن المفردات الدالة على فقدان الثقة.
- المحور الثاني: يتضمن المفردات الدالة على العزلة الاجتماعية.
- المحور الثالث: يتضمن المفردات الدالة على فقد الروابط الاجتماعية.
- المحور الرابع: يتضمن المفردات الدالة على اللامعيارية.
- المحور الخامس: يتضمن المفردات الدالة على اللامعنى.

9. زمان الدراسة:

امتدت فترة الدراسة الميدانية من سبتمبر 2014 إلى ديسمبر 2015 فترة تم خلالها جمع المعطيات الاحصائية التي تتناول القضايا المرتبطة بجرائم الهجرة غير الشرعية وهي القضايا التي كانت محل متابعة قضائية في الفترة الواقعة بين سبتمبر 2013 وسبتمبر 2015.

تجدر الإشارة إلى أن مقابلة أفراد العينة، تمت بمكاتب المحامين بالنسبة للعينة التي تورطت في جريمة الهجرة غير الشرعية وفي الفضاءات العمومية بالنسبة للعينة الأخرى والتي كان أفرادها مثقلين بهوس "الهجرة غير الشرعية".

10. الأداة الإحصائية:

إن التساؤلات المطروحة لفهم وتفسير أبعاد الاغتراب السياسي، وكذلك محاولة إبراز العلاقة بين الاغتراب السياسي والهجرة غير الشرعية الذي يمارسها الفرد الجزائري، من الاعتبارات التي دفعتني إلى اعتماد التحليل الإحصائي الاستدلالي بالإضافة إلى الإحصاء الوصفي، معتمدا على الطرق المبسطة التي استعملها LAZARSFAD، ويتم التركيز فيها على العلاقات الداخلية بين المعطيات الأمبريقية التي تترجم النتائج الإحصائية في أبسط صورها من خلال النسب المئوية، والأساس المنطقي لهذا التحليل، الذي يعرف بالتحليل المتعدد المتغيرات أو التحليل التفسيري المستفيض، هو اكتشاف العلاقة الموجودة بين معطيات الاغتراب السياسي والهجرة غير الشرعية والتي يتم تنظيمها في جداول خاصة، والشكل التعبيري عن هذه العلاقات هو النسب المئوية (بوشنفاقي بوزيان ، 1998، ص 62).

11. نتائج الدراسة الميدانية:

وفيما يلي أهم النتائج المتوصل إليها:

- **شواغل الفرد الجزائري:** من غير الهجرة، فقد تبين من نتائج الدراسة الميدانية، أن شواغل الفرد الجزائري الحالية، وطموحاتهم تتمحور أساسا حول ممارسة التجارة، الحصول على وظيفة قارة ومستقرة، الحصول على سكن والانخراط في الفعل السياسي إن تم فتح المجال للشباب.
- **سبل تحقيق الذات:** تتأكد النتيجة السابقة بشواغل الفرد الجزائري من خلال هذا العنصر: جاءت الرغبة في للعمل من أجل كرامة الإنسان وترقية مكانته الاجتماعية في المرتبة الأولى، والعيش في المجتمع الآمن الحر والديمقراطي في المرتبة الثانية، وتنمية الفكر ثقافيا وسياسيا من خلال الانخراط في التنمية الشاملة في المرتبة الثالثة.

وتفيد هذه النتائج أن الشباب الجزائري على مستوى من الوعي الثقافي والسياسي ومدرك تمام الإدراك لدوره في الحضارة المعاصرة إن وجد من يأخذ بيده ويرافقه. إن عملية بناء المجتمع وازدهاره تتطلب من الجميع الانخراط في التنمية السياسية التي تظهر فائدة للجاذبية في المجتمع الجزائري، ويرجع هذا القصور بالأساس إلى: الاتجاه السلبي

الاغتراب السياسي وثقافة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري دراسة ميدانية"

الذي تكون لدى عامة الناس إزاء الأحزاب السياسية، عدم فتح المجال لكل الذكاء الذي يتوفر عليه المجتمع، الخطاب السياسي الضيق الأفق، غياب التكوين السياسي القاعدي، ضعف مشاركة النخبة المثقفة، الممارسة التسلطية المنتهجة داخل التنظيمات السياسية.

- **الثقافة السياسية:** 83.82% من مجموع المبحوثين يرون بأنه يستحيل في الوقت الحاضر رؤية أحزاب سياسية تمارس النشاط السياسي بثقافة : الفكر المبدع والعقل المنتج، والسبب يرجع بالخصوص إلى : غياب قيم الديمقراطية الحرة والمسؤولية - غياب البرامج السياسية ومشروع بناء المجتمع وازدهاره - الانقسامات الحاصلة بين الأحزاب السياسية وداخل الأحزاب السياسية ذاتها - هيمنة الفكر التسلطي واستخدام المفاهيم الضيقة والمتحيزة لإقصاء الآخر.

إن الواقع يكشف استمرار معاناة المواطن الجزائري من غياب التدبير السياسي، والتوزيع غير العادل للثروة، وصورا مختلفة من الفساد والقهر... وهو ما يعني وجود عوائق تعطل مشروع تعميق المصالحة الوطنية. وقد تبين من خلال المقابلات الشخصية أن هذه العينة : (محمد رمضان ، 2011 ، ص ص 227-250).

- متذمرة من العمل السياسي قلقة لعدم مشاركتها في الأنشطة السياسية: لأن الأحزاب فاقدة لبرامج تكوين وتمارس السياسة في المواعيد الانتخابية فقط.
- مثقلة بفكرة العزوف عن الإدلاء بالصوت في المواعيد الانتخابية، لاعتقادهم الراسخ بأنهم خارجين عن اللعبة السياسية، وأن المترشحين همهم الوحيد تحقيق مصالحهم الشخصية.
- إن القصور الذي تعانيه المؤسسات السياسية في الجزائر يرجع بالأساس إلى:
- غياب ثقافة إعادة تشكيل المجتمع على أساس التنوع الثقافي والديمقراطية التشاركية.
- غياب تصور شامل ومتكامل لحل جذري لكل مشاكل المجتمع التي تراكمت منذ استقلال الجزائر ومنها المشكلات السياسية.

- توظيف الشعارات الجوفاء وإثارة الخوف في الأوساط الشعبية (الخوف من الإرهاب، الخوف من البطالة، الخوف من المستقبل... إلخ)

- وجود عوائق غير مبررة تمنع من ترميم انكسارات المشهد السياسي التي أصابت المجتمع الجزائري خلال العقد الأخير من القرن العشرين.

إن مثل هذه العوامل هي السبب في التفكك الذي أصاب المؤسسات السياسية، وبقاء التفكك يعني ظهور في المستقبل أزمت سياسية متعددة الأوجه ومستمرة بصيغ مختلفة .

12. المشاركة السياسية:

إن تحديد الأسئلة في إطار المؤشرات التي يتضمنها مفهوم "المشاركة السياسية" يوفر للبحث عددا من الحقائق يمكن تحليلها لتحديد الوضع السياسي لمجتمع الدراسة والتحقق من الأبعاد المختلفة للاغتراب السياسي، وقد أظهرت النتائج:

- 29.70% من أفراد مجتمع الدراسة (يمثلون 101 فردا) ساهموا في الحياة السياسية من خلال:

- التصويت: 19.80% من مجموع 101 فردا (يمثلون 05.88% من المجموع الكلي

للعيينة) أدلوا بأصواتهم في المواعيد الانتخابية. وهذا يعني أن 80.19% من المساهمين في

الحياة السياسية (أي 81 من 101 فرد) امتنعوا عن التصويت، وبإضافة هذه النسبة إلى

نسبة غير المشاركين في الحياة السياسية، نحصل على 94.11% من المجموع الكلي لم يدلوا

بأصواتهم في الانتخابات المنظمة بالجزائر.

- العضوية في الأحزاب السياسية: 7.92% من مجموع 101 فرد، منخرطون في أحزاب

سياسية وجمعيات (وتمثل هذه النسبة 2.35% من المجموع الكلي)

- حضور التجمعات والمناقشات السياسية: 16.83% من الأشخاص المساهمين في

الحياة السياسية (أي 0.5% من المجموع الكلي) شاركوا في التجمعات الشعبية المنظمة خلال

المواعيد الانتخابية.

الاغتراب السياسي وثقافة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري دراسة ميدانية"

- متابعة العمليات الانتخابية: 10.83% (تمثل 11 فرد من 101 أي ما يعادل 3.23% من المجموع الكلي) شاركوا في عمليات مراقبة الانتخابات وساهموا في الحملات الانتخابية لفائدة أحزاب سياسية.
- المشاركة في المسيرات والاحتجاجات السياسية: 24.75% (تضم 25 من مجموع 101 فرد، وتعادل 7.5% من المجموع الكلي) شاركوا في مسيرات واحتجاجات سياسية.
- متابعة القضايا السياسية في وسائل الإعلام: 52.77% (تضم 53 فرد من 101 ويمثلون 15.88% من المجموع الكلي) مهتمين بمتابعة القضايا السياسية من خلال الحصص التلفزيونية ووسائل الإعلام المختلفة.
- 70.29% من مجموع العينة (تضم 239 من 340 فرد) ممتنعة عن المشاركة السياسية. ولما كان التصويت يعد أهم مؤشر في المشاركة السياسية، كونه حق دستوري مكفول لجميع المواطنين في ممارسة المواطنة، ولما كانت نسبة الممتنعين عن التصويت من فئة المساهمين في الحياة السياسية تقدر بـ 80.19% (وتضم 81 عن مجموع 101 فرد) فهذا يعني أن 94.11% (وتضم 380 فرد من المجموع الكلي) امتنعت عن الإدلاء بصوتها في الانتخابات التي نظمت بالجزائر. إنه الخطر الذي يهدد الفعل السياسي في الجزائر.
- 1.47% (وتضم 05 أفراد من المجموع الكلي لأفراد العينة) استخدمت العنف في ممارستها للأنشطة السياسية المتعلقة بـ : التجمعات والمناقشات السياسية، مراقبة الانتخابات والمساهمة في الحملات الانتخابية، المسيرات الاحتجاجية. إن هذه النتيجة غير دالة إحصائيا وبالتالي تنفي وجود علاقة تجمع الاغتراب السياسي أو الممارسة السياسية، بالعنف في الحالة الجزائرية.
- 95.58% من المجموع الكلي (وتضم 39.70% من المساهمين في الحياة السياسية مقابل 93.72% من الممتنعين عن المشاركة السياسية) يؤكدون تدني مستوى المشاركة السياسية في المجتمع

أ.د محمد رمضان ود. امال بويحيوي

الجزائري من حيث التصويت، حضور التجمعات وشرح البرامج السياسية، العضوية في الأحزاب والجمعيات وفتح المجال للممارسة السياسية الحرة في إطار الديمقراطية التشاركية. ما يمكن استخلاصه من النتائج المتحصل عليها، أن:

1.12 المشاركة السياسية في المستوى المتدني:

يبدو أن النتائج المتحصل عليها في الدراسة الحالية تتطابق إلى حد بعيد مع نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية لعامي 2012 و2017: فقد أظهرت النتائج أن نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات التشريعية لعام 2012 تراجعت بقوة مقارنة مع الانتخابات التي أجريت في العقد الأول من القرن 21، وتؤكد هذا التراجع بشكل يبعث عن القلق في الانتخابات التشريعية المنظمة في 04 ماي 2017.

إن أسباب الامتناع عن المشاركة السياسية عديدة، ويمكن الإشارة إلى:

- ضعف التنشئة على ممارسة ثقافة القانون والسياسة وحقوق المواطنة.
- خلل رهيب في مقياس الثقة بين المؤسسات الرسمية والشعب، إلى درجة أن الأمر أصبح يضر بهيبة وسمعة البلد واستقراره في العمق.
- ضعف بنية الأحزاب السياسية والتنظيمات الجمعوية: العمل السياسي والجمعوي مختزل في المواعيد وتحركه الإيديولوجية الضيقة... لذلك يظهر الحراك السياسي منعزلا.
- تشتت الجهود بسبب الأنانية الإيديولوجية المفرطة: كل طرف سياسي يدعى أنه صاحب الأولوية وصاحب الرأي السديد.

- الاعتقاد الراسخ لدى عامة الناس بأن كل شيء يحسم مسبقا، سواء تعلق الأمر

بالانتخابات أو مسابقات التوظيف أو لجان توزيع السكنات... إلخ

إن القصور الملاحظ في العملية السياسية بالمجتمع الجزائري يدل على:

- أن الأنشطة التي يمارسها المشاركون في العملية السياسية تعد من الأنشطة المتقطعة، الخاضعة إلى عاملي الظرفية والمصلحة، ولذلك يظهر بأن الالتزام السياسي سواء من قبل التنظيمات السياسية أو السلطة السياسية تحكمه شروط مسبقة وهذا فصل من فصول قصور بناء المجتمع الديمقراطي في الجزائر.
- إن الفعل الديمقراطي في المجتمع الجزائري لا يزال في مراحله المبكرة... ولذلك يبدو أن المبادرة السياسية التي أطلقها رئيس الجمهورية عام 2011 وجدت معارضة شديدة داخل السلطة. وعليه فإن المجتمع الجزائري لا يزال

الاغتراب السياسي وثقافة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري دراسة ميدانية"

بحاجة ماسة إلى عمل مؤسساتي عميق ومستمر، يكفل التوجه إلى الحرية في الاختيارات والمشاركة الموسعة في صنع القرار.

2.12 العنف ليس هو السمة المميزة للأفراد الذين يعانون من الاغتراب السياسي في المجتمع الجزائري:

إن هذه النتيجة تلغى احتمال وجود علاقة تربط الاغتراب السياسي بالعنف وممارسة السياسة في المجتمع الجزائري... إن المجتمع الجزائري اكتسب تجربة هامة من المحنة التي حلت بالبلد خلال العقد الأخير من القرن العشرين، ويستحيل على أفراد العودة إلى الوراء، ولذلك يمكن القول:

- إن العنف لن يرتبط بالفعل السياسي في الجزائر في حضارة القرن الواحد والعشرين.
- إن الاغتراب السياسي الذي يعاني منه الفرد الجزائري، ليس من النوع السيء... فهو اغتراب سياسي محمود يمكن استثماره في النهوض وبناء المجتمع الديمقراطي المأمول. وهذا يعني أن هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين يمكن استثمارهم في ربح معركة ترقى المجتمع وازدهاره.
- إن الأزمة تلد الهمة: فالأزمة التي حلت بالمجتمع الجزائري خلال العقد الأخير من القرن العشرين، سمحت للجميع بمراجعة "الذات" والعلاقة مع "الآخر". فأضحى السلوك السياسي لدى الفرد الجزائري يتميز بمستوى حضاري عميق، وما يدل على ذلك أن الانتخابات التشريعية المنظمة في 04 ماي 2017، تضمنت نسبة عالية من المصوتين بالأوراق البيضاء... وهذا السلوك الحضاري يتماشى وثقافة الديمقراطية المعاصرة.

- إذا كان الاغتراب السياسي الذي يعاني منه الفرد الجزائري هو من النوع الحمود، إلا أن هذا الوضع غير مأمون العواقب، فقد يتطور إن تم تجاهل فئة الشباب في المجتمع، ويصبح عائقا في تحقيق طموحات وتطلعات الفئات العريضة في المجتمع، وهذا يعني أن الخطر قائما ويمكن أن تهب رياح التغيير. رياح لا يمكن التحكم فيها ولا في الاتجاه التي تأخذها، فتأتي على كل ما هو قائم، ولذلك فإن هذه الخطورة يجب التعامل معها بالتحليل الرشيد من منظور المعرفة

١.د محمد رمضان ود. امال بويحيوي

السوسيولوجية والأنثروبولوجية واستثمارها لاستشراق المستقبل والتنبؤ بكل الاحتمالات الممكنة. وبالتالي يجب وضع خطة عمل سياسي حضاري يتماشى والتغيرات التي تحدث على مستوى العالم، مع العمل الدؤوب على اجتثاث جذور التفرقة السياسية في الجزائر (التاريخية والجهوية) غير المبررة في حضارة القرن الواحد والعشرين.

● **لعولمة: 86.76%** من المستجوبين يؤكدون على مخاطر العولمة وانعكاساتها السلبية على المجتمع الجزائري والتي تتجلى مظاهرها في:

— ضعف مكانة رئيس السلطة الاجتماعية على كل المستويات، حيث أن التغير الذي حدث بفعل العولمة أثر تأثيرا قويا في تماسك نسق المؤسسات الاجتماعية مما أدى إلى زعزعة وتراجع مخيف لمكانة الفرد داخل هذه السلطة سواء كان أبا أو أخا أو مسؤولا (محمد رمضان، 2002-2003، ص ص 250-255).

— هيمنة القلق والخوف على الإنسان الجزائري في حياته اليومية لوقوعه المستمر تحت الضغوطات النفسية المتعددة الأبعاد: ولذلك صرحت العينة المستجوبة (85% من المجموع الكلي) بأنها فاقدة لذوق الحياة، والإنسان أضحي عملة رخيصة ويمكن جره بسهولة إلى القيام بأفعال دنيئة، والدليل على ذلك تزايد نسبة الإجرام، الفساد، التهريب، خيانة الأمانة، التعدي على الأصول، الطلاق... إلخ في المجتمع الجزائري.

— الثراء الفاحش وظهور أصحاب الثروة المزيفين: الطبقة الصاعدة التي ولدت من رحم الاشتراكية وأخرى استفادت من أموال طائلة في إطار الاستثمارات والمشاريع التنموية... إن الإنسان الجزائري وقع في مصيدة المال وأصبح يعيش حالة "تهيؤ" والميل إلى تحطيم كل شيء، ولا صوت يعلو فوق صوت "أصحاب الشكارة" (وهو مصطلح متداول في الثقافة الشعبية الجزائرية وحتى الإعلامية).

— الانتهازية التي أضحت ثقافة وشطارة، وممارسة الحقوق عن طريق الوساطة والرشوة وغيرها من الممارسات القانونية...

— القهر الاجتماعي بسبب التضيق على ممارسة الحقوق السياسية وتسلبت المؤسسات الاجتماعية.

الاغتراب السياسي وثقافة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري دراسة ميدانية"

13. الاستنتاجات العامة:

أكدت الدراسة الحالية على أن هذا النوع من الاغتراب مرده إلى: المجافة الانفعالية والعاطفية، هشاشة الأنظمة التعليمية والجامعية، تراجع سلطة رئيس المؤسسة الاجتماعية، ممارسة الحقوق عن طريق الوساطة والرشوة، وغيرها من العوامل. هذا واكتفى بتحليل ما يلي:

1.13 هيمنة سلطة المال مقابل زعزعة منظومة التقاليد:

يمكن لسلطة المال أن تضعف منظومة التقاليد، وهو ما يحدث حاليا في الجزائر حيث يلاحظ أن سلطان الثروة بدأ يززع النظام الاجتماعي التقليدي. فخلال الطفرة الاقتصادية التي عرفتها البلاد في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، تدفقت الأموال بوتيرة تضاعف منها دخل الفرد الجزائري تقريبا ثلاث مرات، وتحولت الجزائر خلال هذه الفترة إلى ورشة كبيرة، تتنافس فيها الشركات الأجنبية للظفر بالصفقات الخاصة في البناء والتثقيب وفي كل مجالات الاستثمار.

وعلى الرغم من الإنجازات الكبيرة التي تحققت في الفترة الممتدة ما بين 2000 و2014، إلا أن الشعور بالخوف والقلق وعدم الثقة لا يزال يسود في المجتمع نظرا إلى الاختلالات الهائلة بين الأغنياء والفقراء، بين السياسي والمواطن، بين المسؤول المحلي والمواطن... ونتيجة لذلك يشعر المجتمع الجزائري اليوم بمخاطر "تدمير الذات". فهناك أمر غير طبيعي في المجتمع الجزائري المعاصر: المجتمع اليوم في حراك اجتماعي صامت، متحملا ضغطا مفروضا، وإن انفجر هذا البركان لا شيء يسكت صوته.

الأكيد أن جهودا كبيرة بدلت من أجل تنمية المجتمع وتطوره، إلا أن هناك عددا من الحواجز أعاقت التنمية الشاملة في الجزائر، ومنها مظاهر سلوكية موروثية عن عهود الاقطاع والاستعمار: بيروقراطية مستغلة، طبقات رأسمالية غارقة في التمتع بالكماليات (عبد الله شريط، 1982، ص 5-24).

ولأن تنمية المجتمع حدث بين انفتاح شكلي واستيراد للنظم الغربية، فقد ضاعت جهودا كبيرة على هامش الاستراتيجيات المعتمدة. فلم يتوصل النظام الاشتراكي الذي سارت عليه الجزائر بعد الاستقلال إلى تحقيق العدالة الاجتماعية كما نصت عليها النصوص والمواثيق الرسمية للدولة الجزائرية... ولم تنجح سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الحكومة الجزائرية في الثمانيات بسبب الأزمة المالية التي ضربت العالم سنة 1986... ثم إن فترة ما بعد أكتوبر 1988، وكذلك العقد الأول من الألفية الجديدة والتي كان شعارها الإصلاحات السياسية والاقتصادية، فبينما كانت تشكل بالنسبة للبعض سنوات الصمود والتصدي للإرهاب ثم الوثام والمصالحة الوطنية والانطلاقة

الفعلية في التنمية المستدامة، فقد استغلها البعض الآخر في الإثراء السريع غير المشروع ... ومنذ 2006 تعرضت الصحف العمومية والخاصة إلى قضايا الفساد التي طالت المؤسسات الاقتصادية العامة، وفي 2012 أشارت هذه الصحف إلى أن المال الفاسد طغى على الانتخابات المحلية والتشريعية... وخلال هذه الفترة برزت في الثقافة الجزائرية مظاهر سلبية مثل الهامشية، الاغتراب والاستبعاد وهي المظاهر التي تسببت في ظهور فئات اجتماعية هامشية منسلخة عن الهوية الاجتماعية، فانتشرت العلاقات الاجتماعية المجزأة، وطغت النزعة الفردية، وظهرت ثقافة جانحة مثل الهجرة الغير الشرعية والتهريب والعنف وغيرها من أشكال الانحراف الجنائي.

لنذكر ما قاله (المهاتما غاندي): سبعة أشياء تدمر الإنسان: سياسية بلا مبادئ، المتعة بلا ضمير، العلم بلا إنسانية، الثروة بلا عمل، التجارة بلا أخلاق، المعرفة بلا قيم والعبادات بلا تضحية. وبمنظرة فاحصة نجد أن هذه المظاهر السبعة وبدرجات متفاوتة، تجتمع في الحالة الجزائرية المعاصرة، وهذا يعني إننا نعيش "مرحلة تدمير الذات": فنجد عددا من الجزائريين يتحمسون لاستغلال الفرص وليس لخلقها، يطمحون في جمع ثروة طائلة ولا يقدمون أي جهد... ونلاحظ أن "الحياة السياسية أصبحت لا تركز على مبادئ بقدر ما تركز، وفي أحسن الأحوال، على آليات من أجل المشاركة في تقاسم الربح ومنافع التجارة الفاسدة واحتلال الهويات بتعدد مشاربها (مصطفى هميسي، جوان 2012، ص 21).

ولأن الفرد في ظل ثقافة العولمة يحرم من حقوقه التي تبرز فعليا قيمته الحقيقية في مجال المواطنة والمسؤولية، ومن قدراته الكفيلة بإثبات وجوده، فإن من يحدد مستقبل الأفراد والمجتمع برّمته هم بالأساس:

— الفاعلون الرئيسيون في البورصات العالمية والمشاريع الاستثمارية، أصحاب سلطة المال (جان زيغلر، ترجمة فارس غضوب، 2003، ص 39).

— من يعتقدون أنه بإمكانهم الاستفادة من الوضع الرديء، ولو "بتدمير كل فرص الخروج من التخلف، الاستعمار والقابلية للاستبداد".

إنه لمن المؤسف أن نجد المؤسسات في ظل العولمة المتوحشة تفقد سلطتها على المجتمع والأفراد، ولم تعد تملك من هامش التدخل إلا في المجالات الهامشية من الحياة الاجتماعية. كثيرا ما نسمع عبارات "الدولة غائبة"، "استقالة الدولة ومؤسساتها" وهذا من أجل تبرير الفوضى العارمة التي أصبحت تهيمن على الحياة الاجتماعية... أنها الرأسمالية المتوحشة التي لا تعترف بدولة القانون ولا المؤسسات، وتعترف بأسياد الجريمة، وهم الأشخاص الذين يتحكمون بالنظم السياسية والاقتصادية، ولا يعرف أي أحد من هؤلاء ولا أصولهم ولا من يقف ورائهم (جان زيغلر، ترجمة فارس غضوب، 2003، ص ص 109-115).

الاغتراب السياسي وثقافة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري دراسة ميدانية"

إن الخطر الذي يهدد المجتمع الجزائري المعاصر، يكمن في تطور الجريمة المنظمة للعبارة للحدود ووسائلها وأسيادها وغيرها من الآليات المؤثرة في مسارها... وإذا استمر الوضع على هذا الحال، فلا غرابة من أن تصبح المؤسسات في المستقبل يديرها أسياد الجريمة والمال الوسخ...

3.13 عامل الثقافة السياسية:

إن الماضي قدما بهذه الإصلاحات السياسية نحو مزيد من الانفتاح السياسي، عملية تتطلب مزيدا من الشجاعة السياسية لتحقيق القطيعة الكاملة مع الذات المفرطة والمفاهيم الضيقة. من هذا المنطلق يمكن القول إن الثقافة السياسية في الجزائر لا تزال تعاني من بعض العلل، وهي العلل التي تعاني منها كل المجتمعات العربية، ومن بينها:

— النسق السياسي نسق انقسامي، حيث لا تزال علاقات القربة والدم والتاريخ هي المهيمنة عليه، وأن العصبية المستمدة من هذه القربة انعكست سلبا على الحياة السياسية (عز الدين دياب، 1993، ص 63).

— تمارس الثقافة السياسية بطريقة تفيد وجود هاجس مرضي مبالغ فيه، والدليل على ذلك وجود فئات تدعى الديمومة، وفرض منطقا خاصا انطلاقا من أنه يمثل المرجعية الأساسية، وفي ذلك معارضة لنواميس الحياة التي هي تعددية بذاتها

— الخطاب السياسي خطاب ذو نزعة نستولوجية: و "النستولوجيا تقرأ سياسيا، أنها عدم القدرة على التكيف مع المتغيرات الجديدة واستيعابها من ناحية، ورفض المتغيرات من ناحية أخرى، مع القناعة أن مثل هذا الرفض لن يؤدي إلى نتيجة إيجابية من حيث المحافظة على البقاء وتحقيق الطموحات ومن هنا يحتمل أن تتحول النستولوجيا إلى — عنف يائس."

إن النزعة النستولوجية تزداد إثارة حتى داخل الأحزاب السياسية التي تتمسك بالمفاهيم الضيقة، ولا تمارس الديمقراطية داخل بيتها، وهو ما نلاحظه في الواقع الجزائري حيث تعرف الساحة السياسية تشنجات حادة ليس فقط بين السلطة والمعارضة، بل أيضا بين مكونات الأحزاب السياسية والمجتمع بل داخل التنظيمات السياسية ذاتها بين القيادات والمناضلين...

- لا تزال الثقافة السياسية تفتقر عمليا للأساليب التي تبرز فعليا القيمة الحقيقية للإنسان الجزائري من حيث حقوقه السياسية وحرية دوره في القرار السياسي... وعلى العكس من ذلك فإن مفاهيم الإقصاء والتهميش والتشهير والتعير والمؤامرة، هي الوجه الآخر للثقافة السياسية التي يروج لها أصحاب المصالح والنفوذ بتسويقها للمجتمع وتمكين الذاكرة الشعبية من تداولها ونقلها في الأوساط الاجتماعية، وكل هذه الممارسات تهدف منها الترهيب والسيطرة على عقول الناس للحصول على الولاء وتوجيه المجتمع نحو خدمة مصالحهم (عز الدين دياب، 2006، ص 60).

- إن الثقافة السياسية التي وصلت إلى مرحلة الإحباط نتيجة أزماتها مع الواقع، لا يمكن أن تواصل السير دون حل لهذه الأزمة، وهذا لا يعني التخلص من القلم جملة وتفصيلا ولكن تعني إعادة فتح القلم وإخراجه من "فضاء الدوغامية". وهناك عامل أساسي في عصر ما بعد الحداثة يجب استثماره، ويتمثل في أن الاستمرارية مع الماضي والمزج بين الأطروحات القديمة والجديدة وجعلها تتفاعل بجانب بعضها البعض، أسلوب حضاري كفيل بريح معركة المستقبل، وتظل الديمقراطية الشرط المسبق لازدهار هذا العنصر الطبقي المأمول (باسم علي خرسان، 2001، ص 108).

خلاصة القول أن العلل التي تعاني منها الثقافة السياسية في الجزائر بأبعادها التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية، تعتبر من المحددات للاغتراب المفضي إلى ممارسة المحرقة غير الشرعية. ويجب التذكير أننا نعيش عصرا لا يتفق كليا مع الأساليب التقليدية، ويلج على الإطاحة بالسياسات المفروضة من الهرم (أمين ألبرت الريحاني، 1993، ص 17). والحجة في ذلك أن هذه السياسات مهما بدت متماسكة فقد تأتي رياح الصدفة من حيث لا يمكن التوقع فتزعزع كل المفاهيم والتصورات، فتعكس الدائرة فما كان مطلقا وثابتا يصبح متحولا ونسييا، وما كان قاعدة يتحول إلى نقيض للقاعدة (باسم علي خرسان، 2001، ص 11).

والدليل على ذلك العاصفة الهوجاء التي ضربت بعض البلدان العربية باسم "الربيع العربي" واستطاعت أن تدمر تراثها العريق في ظرف وجيز.

14. الخاتمة:

إن التطور هدفه السعادة... لكن العالم بأكمله يعاني اليوم من الرأسمالية المتوحشة، ومن التشرد، والصراعات، والحروب والطبقية المدمرة... والمجتمع الجزائري على مستوى رفيع من الوعي بهذه المخاطر خاصة وأنه

الاغتراب السياسي وثقافة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري دراسة ميدانية"

خلال العقد الأخير من القرن العشرين، خاض تجربة مريرة مثقلة بأحداث أليمة، لا تزال شاهدة ويتذكرها معظم الجزائريين، أكثر من 200 ألف ضحية، أكثر من 4000 مفقود، وخسائر مادية تقدر بالملايير... مما يعني أن الاخطار لا تزال قائمة وكل الاحتمالات واردة، ولذلك فإن الوعي بالأزمة يجب أن يحصن لمواصلة المسيرة بخطى ثابتة نحو التقدم والازدهار.

إذن ما العمل للخروج من ضائقة الانحرافات الاجتماعية ومنها الهجرة غير الشرعية؟

إن العالم تغير وتطور، لأنه هجر ثقافة التفاخر بالماضي، وأصبح ينظر إلى المعرفة والإبداع في العلم كمجال للتميز واكتساب المكانة المحترمة. إن الانتقال من الشكل إلى الجوهر مسألة أساسية ولا مفر منها... والجوهر تاجه العلم والأخلاق ولا شيئا آخر... في هذا الإطار، يجب على المجتمع الجزائري أن يربط التغير المنشود بإحداث قطيعة مع الأفكار القديمة، خاصة المسمومة منها والانتقال إلى : مبدأ الاعتراف بمركزية الحرية، ترقية التنوع والتدرج في الممارسة على جميع المستويات، ردم الهوة بين الفكر والواقع، وتبنى سياسة تقوم فلسفتها على : الواقعية والبساطة والفعالية وكل القيم التي تجسد النوايا الطيبة... إن الخوف على فقدان الوصاية المفروضة هو الذي يحدث الانفصام ويحطم الهوية، وليس أي شيء آخر كما يقول أهل الحكمة والحكمة.

خلاصة القول، إن إنجاز هذه الغايات يتوقف على شرط أساس هو أن نعرف الطريق الذي نسلكه، لأن الخطأ كل الخطأ، أن نقطع مسافة طويلة في طريق ونعلم - باليقين والتجربة - أن هذا الطريق لن يؤدي إلى الخلاص والازدهار، وأكد أن هذا الطريق يشترط خمسة أمور أساسية هي: الحرية المسؤولة - الاستقرار - النوايا الطيبة وحكم طيب - بناء مؤسسات اجتماعية بدون عنف ولا تهميش أو إقصاء - ثقافة الانجاز والإبداع.

15.المراجع

المؤلفات:

1. خرسان، ب. ع. (2001)، العولمة والتحدي الثقافي (ط. 1). دار الفكر العربي.
2. بوزيان ب. (1988)، في التحضر والثقافة الحضرية بالمغرب، دراسة في البناء الاجتماعي لمدين الصفيح (ط. 1). منشورات الحوار.
3. الحمد، ت. (2003)، الثقافة العربية في عصر العولمة (ط. 3). دار الساقى.

4. زيغلر، ج. (2003)، أسياذ الجريمة - المافيات الجديدة ضد الديمقراطية (ترجمة ف. غضوب، ط. 1). دار الفرائي.
5. دياب، ع. (1993)، التحليل السياسي للانقسامات السياسية في الوطن العربي (ط. 1). مكتبة مدبولي.
6. دياب، ع. (2006)، دراسات أنثروبولوجية تطبيقية (ط. 1). الدار الوطنية الجديدة للنشر والتوزيع.
7. سموك، ع. (2006)، إشكالية العنف في المجتمع الجزائري، من أجل مقارنة سوسولوجية. منشورات جامعة عنابة.
8. مجموعة من المؤلفين. (2008) سيكولوجيا المجرم وتخري الجريمة (ترجمة د. ع. المجيدل، د. ر. عبود، ط. 1). دار معد للطباعة والنشر والتوزيع.
9. عبد المختار، م. خ. (1990). (الاغتراب والتطرف نحو العنف - دراسة نفسية اجتماعية. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
10. عبد المجيد، م. س و شفيق، و. (تحت النشر). العولمة والهجرة غير الشرعية في المجتمع الريفي - دراسة ميدانية. حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

الرسائل الجامعية:

1. رمضان، م. (2002-2003) إجرام الأحداث في المجتمع الجزائري - دراسة ميدانية (أطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

المجلات:

1. زايد، أ. (2006)، سيكولوجية العلاقات بين الجماعات، قضايا في الهوية الاجتماعية وتصنيف الذات. عالم المعرفة، (362)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
2. أبو ضيف أحمد، س. (2002). المشاركة السياسية في الفقه السياسي المعاصر. عالم الفكر، (30)03، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
3. شريط، ع. التصادم بين التقدم والتخلف أو المشكلة المزيفة. مجلة الثقافة والثورة. ديوان المطبوعات الجماعية.

الاغتراب السياسي وثقافة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري دراسة ميدانية

4. وطفة، ع. (1998). المظاهر الاغترابية في الشخصية العربية - بحث في إشكالية القمع التربوي. عالم الفكر، (2) 27، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
5. الحيفي، ف. (2008). التعددية السياسية ومشكلة البيروقراطية السلطوية. المستقبل العربي، (353)، مركز دراسات الوحدة العربية.
6. رمضان، م. (2009). الاغتراب الاجتماعي وعلاقته بالهجرة غير الشرعية. المواقف، مجلة الدراسات والبحوث في المجتمع والتاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة مصطفى أصطمبولي.
7. رمضان، م. (2014). من العنف الاجتماعي إلى ممارسة العنف التربوي في المدرسة - حالة المجتمع الجزائري. دراسات الطفولة، مجلة المعهد العالي لإطارات الطفولة، عدد خاص "الطفولة والعنف".
8. الحمش، م. (2008). مقارنة الواقع العربي في ضوء العلاقات بين التنمية والاستقرار. المستقبل العربي، (353)، مركز دراسات الوحدة العربية.

المداخلات:

1. شعباني، ع. (2011). الشباب وثقافة الشباب بين الثبات والتغير. في "الشباب ثقافة"، وقائع للندوة الدولية، بيت الحكمة، تونس.
2. رمضان، م. (2011). الشباب الجزائري وثقافة الهجرة غير الشرعية. في "الشباب ثقافة"، وقائع الندوة الدولية، بيت الكلمة، تونس.
3. رمضان، م. (2016). الإغتراب السياسي مصدر الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري في عصر العولمة. في الملتقى الدولي حول "الهجرة غير الشرعية". جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.

الجرائد اليومية:

1. هميسي، م. (2012). زمن التدمير. جريدة الخبر، يومية جزائرية مستقلة.

المراجع الأجنبية:

1. Clark, J. (1957). Measurening alienation in social system..American Sociological Review, 24(6).
- 2.Davids, A. (1955). Alienation social perception and ego structure. Journal of Consulting Psychology, 19.
- 3.Finifter, A. W. (1970). Dimensions of political alienation. American Political Science Review, 64(2).
- 4.Long, S. (1987). Concise Encyclopedia of Psychology (R. J. Corin, Ed.). John Wiley.
- 5.Boukhabla, M. (1991). Octobre 88, Evolution ou rupture. Éd. Bouchen.
- 6.Jandl, M. (2004). The estimation of illegal migration in Europe. Migrations Studies, 41(153).
- 7.Seeman, M. (1967). On the personal consequences of alienation in work. American Sociological Review, 32(2).